

# البنوك المصرية تجمد الاعتمادات المستندية والتمويلات عبر باب المندب وهرمز في الحرب تهدد واردات الغذاء



الثلاثاء 17 مارس 2026 12:00 م

تكشف تطورات جديدة في قطاع التمويل التجاري عن ضغوط متصاعدة تواجهها البنوك المصرية بعد تعليق فتح الاعتمادات المستندية لعدد من الشحنات العابرة لعمرات بحرية رئيسية في الشرق الأوسط القرار جاء نتيجة امتناع شركات التأمين الدولية عن تغطية مخاطر الحرب والاضطرابات في بعض طرق الملاحة الحيوية

هذه الخطوة تعني عملياً تعطيل جزء من عمليات تمويل الاستيراد، وهو ما يضع سلاسل الإمداد المصرية تحت اختبار صعب في ظل تصاعد التوترات العسكرية في المنطقة مصادر مصرفية أكدت أن الإشعارات التأمينية الأخيرة شملت تمر عبر مضيق باب المندب و"مضيق هرمز"، وهي طرق أساسية لحركة التجارة بين آسيا وأوروبا

## توقف التأمين يوقف الاعتمادات المستندية

بدأت الأزمة عندما أبلغت شركات التأمين الدولية عدداً من البنوك المصرية بعدم قدرتها على توفير وثائق تغطية ضد مخاطر الحرب للشحنات المارة عبر بعض الممرات البحرية الحساسة هذا الإجراء دفع البنوك إلى تعليق فتح الاعتمادات المستندية المرتبطة بتلك المسارات

نظام الاعتماد المستندي يعد أحد الأعمدة الرئيسية لتمويل التجارة الدولية البنك يلتزم بسداد قيمة الصفقة للمورد الأجنبي بمجرد تقديم المستورد المستندات المطابقة لشروط التعاقد هذا النظام يضمن حقوق الطرفين ويقلل المخاطر التجارية

لكن وجود وثيقة تأمين ضد المخاطر شرط أساسي لإتمام العملية غياب التأمين يجعل البنك غير قادر على تحمل المخاطر المرتبطة بالشحنة النتيجة المباشرة هي توقف التمويل قبل أن تبدأ عملية الشحن

المصرفي والخبير المالي هاني أبو الفتوح يقول إن تعليق الاعتمادات المستندية في هذه الحالة إجراء احترازي طبيعي من جانب البنوك ويضيف أن أي شحنة تمر عبر مناطق صراع دون تأمين كافٍ قد تعرض البنك والمستورد لخسائر ضخمة في حال وقوع هجمات أو تعطلت حركة الملاحة

ويشير أبو الفتوح إلى أن المشكلة لا تتعلق بالبنوك وحدها، بل بسوق التأمين العالمي الذي يرفع أقساط المخاطر أو يوقف التغطية تماماً عندما تصاعد التوترات العسكرية في مناطق الملاحة الدولية

طرق شحن أطول وتكاليف أعلى

تعليق الاعتمادات المستندية لا يعني توقف الاستيراد بالكامل، لكنه يدفع المستوردين إلى البحث عن طرق بديلة لنقل البضائع أحد الخيارات المطروحة هو تحويل مسار السفن إلى طريق أطول يمر عبر رأس الرجاء الصالح ثم البحر الأبيض المتوسط

هذا المسار يضيف أكثر من 3 أسابيع إلى زمن الرحلة البحرية مقارنة بالمسار التقليدي عبر البحر الأحمر كما يؤدي إلى زيادة استهلاك الوقود وارتفاع تكاليف النقل والتأمين

هذه الزيادة في التكاليف قد تنعكس سريعاً على أسعار السلع في السوق المصرية فمصر تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتوفير جزء كبير من احتياجاتها الغذائية

الخبير الاقتصادي مدحت نافع يقول إن أي اضطراب في طرق الشحن العالمية ينعكس مباشرة على الاقتصادات التي تعتمد على الاستيراد ويضيف أن مصر تستورد كميات ضخمة من القمح والزيوت والمواد الغذائية الأساسية لتعويض نقص الإنتاج المحلي

ويشير نافع إلى أن زيادة تكلفة الشحن أو تأخر وصول البضائع قد يؤدي إلى ضغوط إضافية على الأسعار المحلية، خصوصاً في السلع الغذائية التي تشكل جزءاً كبيراً من إنفاق الأسر

### ضغوط الدولار ومخاوف نقص السلع

تأتي هذه التطورات في وقت تواجه فيه مصر بالفعل ضغوطاً على موارد النقد الأجنبي منذ تصاعد التوترات العسكرية في المنطقة شهدت الأسواق المالية خروج جزء من الاستثمارات الأجنبية من أدوات الدين المحلية

هذا التطور دفع البنوك إلى تشديد إدارة السيولة الدولارية البنوك أصبحت أكثر حذراً في تمويل عمليات الاستيراد، خصوصاً عندما تكون الشحنات معرضة لمخاطر إضافية

يعمل في مصر نحو 38 بنكاً، من بينها بنوك حكومية كبرى مثل البنك الأهلي المصري و"بنك مصر" و"بنك القاهرة". هذه المؤسسات تلعب الدور الرئيسي في تمويل التجارة الخارجية وفتح الاعتمادات المستندية للمستوردين

الخبير في التجارة الدولية فخري الفقي يقول إن استمرار تعليق التغطية التأمينية قد يؤدي إلى اضطرابات في تدفق بعض السلع إلى الأسواق ويضيف أن تكلفة النقل والتأمين أصبحت عاملاً حاسماً في تحديد أسعار الواردات

ويشير الفقي إلى أن أي زيادة في تكلفة الاستيراد ستنعكس في النهاية على المستهلك المحلي فالسلع الغذائية المستوردة تدخل في تكوين سلة الغذاء الأساسية للمواطنين

في ظل هذه الظروف، يترقب المستوردون والبنوك تطورات الأوضاع الأمنية في طرق الملاحة الدولية استمرار توقف التأمين لفترة طويلة قد يخلق اختناقات في سلاسل الإمداد، ويرفع الأسعار في سوق يعاني بالفعل من ضغوط تضخمية قوية